مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المجتمع العراقي و تعقيدات الفدرالية

د. سحر حربي عبدالأمير

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المجتمع العراقي و تعقيدات الفدرالية

د. سحر حربي عبدالأمير *

يجب أن يكون اختيار نظام الحكم في أيّ دولة نتاجاً طبيعياً لحركة المجتمع ومواكباً لمتطلباته ومتدرّجاً مع تاريخه، وإلّا لن تكون هناك فرص كبرى لنجاحه. وذلك لأسباب عدة، من أهم هذه الأسباب أنَّ الدولة نفسها هي نتاج لتطوُّر المجتمع بمختلف زواياه الاقتصادية والثقافية والسياسية .

وحينما نقوم بدراسة الدول التي اتخذت من الفدرالية نظاماً لها، ونجحت في تحقيق الاستقرار والتقدُّم عن طريقه، نصل إلى نتيجة مفادها، ميزة مجتمعات هذه الدول بأنَّها إمَّا ذات أعداد سكانية كبيرة وتنوُّع هائل مثل الولايات المتحدة بعدد سكانها الذي يتجاوز (305.826.000) نسمة، يتوزَّعون على أكثر من (3000) مجموعة إثنية[1]، والهند التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار و (169) مليون نسمة، وتضم أكثر من ثمانية أديان و(400) لغة و(1500) لهجة محلية، وروسيا البالغ عدد سكانها (142.499.000) نسمة، إذ يشكِّل المواطنون من ذوي الأُصول الروسية 79.8% من سكَّان البلاد، وينتمي الباقون إلى (160) مجموعة عرقية مختلفة، تتحدَّث (100) لغة، أو تكون ذات طبيعة جغرافية صعبة مثل سويسرا التي تتشكَّل أراضيها من الجبال تشكُّلاً أساسياً، وفيها عديد من البحيرات والغابات ممَّا يجعل السكَّان مجتمعين في مناطق متباعدة أو أن تكون مجزَّأة جغرافياً مثل ماليزيا المقسّمة أراضيها على جزئين شرقي وغربي, إذ يبعد جزؤها الشرقي عن الجزء الغربي حوالي (1000 كم) من مياه بحر الصين الجنوبي، أو تمتد مساحات أراضيها امتداداً كبيراً مثل روسيا، إذ تبلغ مساحتها (17.754.00كم مربع)، والهند (3.287.263 كم مربع)، والولايات المتحدة الأمريكية (9.363.520 كلم مربع)، وإثيوبيا (1.104.300 كم مربع). أو أنَّها لم تكن موجودة أصلاً وشُكِّلت من اتحاد كيانات مستقلة كما هو حال تنزانيا التي تشكَّلت من اتحاد جمهورية تنجانيقا وجمهورية زنجبار. وكندا التي تشكَّلت من اتحاد مجموعة مستعمرات في القارة الأمريكية. ممَّا يعني أخذ جميع الدول بالنظام الفدرالي ونجحت فيه. إذ تتصف بواحد أو أكثر من الأسباب التي ذكرناها، وتستوجب الأخذ بالفدرالية وهي: الواقع الجغرافي المقسَّم أو الواسع، والأعداد السكانية الكبيرة، والتنوُّع الشديد، واتحاد كيانات سياسية مستقلة، وحتى هذه

1. د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية– الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص119 –120.

* مستشار سياسي أقدم في وزارة التربية العراقية بدرجة مدرس.

الدول لا تخلو من أزمات و مشاكل تهدِّد وحدة الدولة.

ولقد بذل عدد من الباحثين العراقيين وغير العراقيين جهوداً لتبرير الأخذ بالنظام الفدرالي في العراق، مستعينون بحجج ودوافع سقطت بالضربة القاضية أمام الضربات القوية التي وجهتها لها أزمات العراق المتتالية منذ الأخذ بالفدرالية إلى اليوم.

تتركَّز معظم هذه الحجج والدوافع على التنوُّع الإثني للعراق، ولذلك سنبحث في تركيبة المجتمع العراقي لنعرف على هذا التنوع الإثني، وأدعت الأخذ بالنظام الفدرالي للحكم بعد 2003م أم لا.

1. القوميات في العراق

التنوُّع الإثني موجود في كل دول العالم الحديث وحتى القديم، إذ تشير الدراسات إلى تجاوز عدد المجموعات الإثنية عدد الدول في العالم، فهناك ما يزيد على (190) دولة ذات سيادة، في مقابل (5000) مجموعة إثنية، تنتمي إلى (600) مجموعة لغوية. بمعنى أنَّه من النادر جداً أن تكون هناك دولة يتكوَّن شعبها من جماعة إثنية واحدة، وتتطابق حدودها السياسية مع حدودها القومية والدينية واللغوية.

وكان موضوع وجود أقليات قومية ودينية في العراق من الأمور الطبيعية المتعارف عليها، و تعايشت الأجيال مع هذا الواقع الذي أضفى على التراث العراقي وحضارته جمالاً و ثراءً منقطع النظير، إلا أنَّه بعد عام 2003 سرعان ما أصبح التنوُّع الإثني العراقي الشغل الشاغل لكثيرٍ من الباحثين والمفكرين والإعلاميّين، واجتهدت أغلب البحوث التي صدرت بعد هذا التاريخ في وصف التنوُّع الموجود في المجتمع العراقي بل بالغت فيه إلى الدرجة التي أخذ بعضهم بالتشكيك في إمكانية الربط بين الإثنيات المتنوعة في العراق، في حين نفى بعضهم الآخر أن تكون هناك صلات تجمعها مع بعضها بعضاً، ومع العراق وتاريخه وأرضه بصورة تُثير الشكوك والتساؤلات حول الأهداف المرجوَّة من هذه الكتابات.

والحقيقة أنَّ العراق بمساحته البالغة (438.367 كم مربع) من الأراضي المتصلة ببعضها والمنبسطة ما عدا حدوده الشمالية، يعيش فيه –وَفْق التقديرات السكانية لوزارة التخطيط العراقية لعام 2021– حوالي (**41.190.658**) **نسمة**.[2] ويتكوَّن من قوميتين رئيسيتن، هما القومية العربية

2. https://www.ina.iq/145360--41-2021.html

وبغالبية كبرى، والقومية الكردية، بعدها تأتي وبأعداد أقل القومية التركمانية، ثم مجموعة أخرى من الإثنيات وبأعداد قليلة جداً لا تتجاوز بضع مئات من الألوف. نفصّلها على النحو الآتي:

– العراقيُّون العرب: لقد عدّ بعض الباحثين مثل (سليم مطر) كون الحضارات العراقية القديمة بمجملها حضارات عربية خالصة، أو على الأقل تضم في جانب كبير منها إسهامات عربية[3]. وتشير المصادر التاريخية إلى أنَّ مدناً عربيةً قد بُنيت في وقت سابق على الفتوحات الإسلامية، ومن أمثلتها مدينة الحضر والحيرة. وفي المدة التي أعقبت الفتح الإسلامي للعراق بنى العرب الفاتحون مدناً عديدة ما زالت شاخصة إلى وقتنا الحاضر في العراق مثل: بغداد، والكوفة، وسامراء، وواسط، والبصرة وغيرها[4].

أمَّا اللغة العربية، فمنذ أن دخل العرب الفاتحون أرض العراق، تخلَّت كثير من الأقوام القديمة التي كانت تعيش فيه وبصورة تدريجية و طوعية عن لغتها لصالح اللغة العربية[5]. مع العلم أنَّ اللغات القديمة في العراق (مثل اللغة الآرامية) واللغة العربية من أصل (جذر) واحد وهي اللغة السامية[6]. ويتوزع العراقيُّون العرب في مناطق العراق كافة، وخضع توزيعهم لظروف تاريخية واقتصادية ودينية أسهمت بها حركة الهجرة والانتقال على نحو ولد خريطة انتشار ديموغرافي لهذه الإثنية (الجماعة/ القومية)، على النحو الذي نراه في المرحلة الراهنة[7].

شكَّل العرب في العراق ما نسبته (71.1%) من السكان استناداً على إحصاءات عام 1947م [8]. ويسجِّل إحصاء عام 1977م أنَّ نسبة العرب (81.79%) من مجموع السكان. وقد شكَّل

3.سليم مطر، الذات الجريحة إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي «الشرقمتوسطي»، (بغداد، مركز دراسات الأمة العراقية– ميزوبوتيميا، الطبعة الرابعة، 2008)، ص184 – 185.

4. علي ظريف الأعظمي، مختصر تاريخ بغداد في القديم والحديث، (بغداد ، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص9.

5. سليم مطر، الذات الجريحة إشكالات الهوية في العراق، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص145 .

6.إبراهيم جيرائيل صوما، الثقافة السريانية، ترجمة الشماس بطرس قاشا، ،(لبنان –بيروت، المنظمة العربية للترجمة،توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2014)، ص21–15.

7. سعدي الإبراهيم، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، (بغداد ، دار الكتب العلمية، 2014)، ص 171 .

8.حنا بطاطو، العراق– لطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية–، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الأول، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت– لبنان ، 1990، ص60، وسليم مطر، جدل الهويات (بلا اسم الدولة، مؤسسة فرهنكي سماء، بلا رقم الطبعة، 1383)، ص50.

العرب ما نسبته (82.10%) من مجموع سكان العراق في إحصاء عام 1987م[9]. في حين تذكر بعض الإحصاءات أنَّ نسبة العرب في العراق تبلغ (80%)[10]. واستناداً إلى أرقام وزارة التخطيط العراقية لعام 2012م والتي لا تُثبَّت القومية فيها بل يصار على الاستناد إلى سكَّان المحافظات. فعدد سكان العراق في (15) محافظة (27) مليون و (27) ألف و (208) نسمة، في حين بلغ عدد السكان العراقيّين في المحافظات الواقعة ضمن إقليم كردستان (أربيل، ودهوك، وسليمانية) (4) مليون و (389) ألف و(258) نسمة. وومن ثَمَّ فيمكن بحسابات رياضية استنتاج أنَّ نسبة العراقيّين العرب (86%) من مجموع سكان العراق [11]. ومؤكَّداً لا ينبغي لهذه الاستنتاجات أن تغفل أنَّ هناك ضمن نسبة سكان المحافظات العراقية جميعاً نسبة تتراوح بين (2-4%) للعراقيين من القومية التركمانية، ونسبة أقل بكثير للأقليات القومية الأخرى كما سنفصِّل ذلك لاحقاً.

– العراقيُّون الكرد: تتحدَّث كثير من النظريات عن أصول الكرد، إذ يذكر منها الكاتب مرتضى عبدالرحيم أكثر من ثمان نظريات، إلا أنَّ أغلب الكتاب يرجِّحون أنَّهم من القبائل الآرية التي سكنت سلسلة جبال زاغاروس الفاصلة بين العراق وإيران والمتصلة بسلسلة جبال طوروز والقوقاز. ويتحدثون لغات عِدَّة، لا تشترك مع بعضها إلا في القليل جداً من السمات اللغوية (آرية إيرانية)، فالكرمانجية والسورانية وهما اللهجتان الأساسيتان في الكردية، تفتقران إلى الفهم المتبادل، وهذا ما دعا اللغوي المعروف (د.ن. ماكنزي Mac Kenzie) إلى استنتاج أنَّ الفوارق الكبيرة بين اللغات الكردية.

ويحمل الكرد كثيراً من التأثيرات السكانية والثقافية العراقية، منها السومرية، والسامية، والعربية. ويعود السبب في ذلك لوجود التمازج الكبير بين العرب والكرد في العراق، فبعض القبائل العربية قطنت و ذابت في الكرد، مثل قبائل مضر وربيعة التي كانت تسيطر على الجزيرة بجوار الكرد، في حين يمكن ملاحظة حالة التمازج عند بعض القبائل العربية المجاورة للقبائل الكردية، كما هو عليه الحال في بعض أقسام بني ربيعة والقيسيين والجبور وتميم والبيات. وبالعكس هناك قبائل كردية

9. موقع وزارة التخطيط في جمهورية العراق – الجهاز المركزي للإحصاء.
10. عبد الخالق ناصر شومان، الطائفية السياسية في العراق العهد الجمهوري 1958-1991 ،(لندن ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 2013 ، الطبعة الأولى ، ص19. ومي الزعبي ، مصدر ذُكِرَ سابقاً.
11. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2012-2013.

معروفة، تعتقد بأصولها العربية القديمة، مثل قبائل الجاف وبابان والحفيد والطالباني وغيرهم[12].

ولقد كان للكرد أدوار مهمة في بناء الدولة العراقية، وإدارة الولايات العراقية في عهد الدولة العثمانية، وفي مقاتلتها من أجل استقلال العراق عنها، واشتركوا مع سائر العراقيّين في الثورة على البريطانيّين، وتشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1921م التي ظلوا حاضرين فيها وبمستويات مختلفة[13].

ووَفْق إسقاطات السكان المحتسبة في نتائج الحصر والترقيم لعام 2009م فقد سجلَّت وزارة التخطيط في العراق عدد سكان محافظات الإقليم لعام 2012م بـ (4 مليون و747878 ألف نسمة)، وذلك من دون احتساب الكرد المتوزعين في محافظات أخرى مثل: (ديالى، والموصل، وكركوك، وبغداد) لعدم وجود إحصائية رسمية تشير إلى أعداد السكان وَفْقاً للتقسيم القومي[14]. أي: تبلغ نسبة الكرد في العراق حوالي 13.87% من مجموع سكان العراق لعام 2012م من دون احتساب أعدادهم في المحافظات خارج الإقليم.

– **العراقيُّون التركمان:** هاجرت القبائل التركمانية من موطنها الأصلي في أواسط آسيا، في مُدَد زمنية وعهود مختلفة ابتداءً من العهد الأموي و انتهاءً عند نهاية العهد العثماني. وكانت الأسباب والدوافع التي قدموا لأجلها مختلفة، كالعسكرة في صفوف قوات المسلمين أو لأغراض اقتصادية وتجارية أو بوصفهم فاتحين، لذا تمتدُّ جذورهم التاريخية في العراق إلى أكثر من ألف عام[15].

و يسكن التركمان في العراق حالياً في محافظة كركوك بصورة رئيسة، والتي يعدُّها التركمان رمز وجودهم القومي، وفي محافظات: (أربيل، ونينوى، وديالى، وصلاح الدين، وبغداد) وفي محافظات أخرى بأعداد أقل[16].

أمَّا بخصوص عدد نفوس التركمان فقد نشرت مجلة (أنكوايري البريطانية) مقالة عام 1987م

12. سليم مطر ، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص 55- 56.
13. سعدي الإبراهيم ، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، مصدر ذُكِرَ سابقاً ، ص 173 .
14. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية 2013-2012.
15. عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، (بيروت – لبنان ، دار الساقي ط 1 ، 1999)، ص17 .
16. بريتي تانيجا , تقرير :صهر و نزوح واستئصال جماعات الأقليات منذ عام 2003 , ترجمة عبدالإله النعيني (العراق – بغداد ، سلسلة دراسات عراقية , 21, ط1, 2009) , ص60 – 61 .

أنَّ عددهم في العراق يزيد على (1.500.000) نسمة[17]. في حين تشير بعض المصادر إلى أنَّه يبلغ عدد التركمان نحو (800) ألف في عام 2001م[18]. وتذكر بعض الإحصاءات الأخرى تشكيل التركمان ما نسبته 3-4% من السكان[19]. في حين تشير بعض الإحصائيات الرسمية إلى أنَّ نسبتهم هي (2%). وهناك مَن يسجِّل ما نسبته (2.2%) من مجموع سكان العراق[20].

ولقد لعب التركمان دوراً مهماً في بناء العراق، ويكفي للتدليل على ذلك مشاركتهم الفاعلة في ثورة العشرين التي مهدت لاستقلال العراق، إذ كان لأهالي مدينة تلعفر دور مميز فيها[21]. والتركمان هم ثالث جماعة إثنية في العراق بعد العرب والكرد[22].

– العراقيُّون الشبك: عاش شبك العراق ذوي الأصول الآرية في سهول نينوى بالدرجة الرئيسة على شريط من الأرض بين نهري دجلة والخابور منذ عام 1502م، ويتميَّز الشبك ثقافياً عن الكرد والعرب، ولهم تقاليدهم الخاصة، ولغتهم خليط من الفارسية والعربية والتركية والكردية، ونحو (70%) من الشبك مسلمون شيعة والباقون سُنَّة، وقد نال الشبك اعترافاً بوصفهم جماعةً إثنية متميِّزة في العراق منذ عام 1952م[23].

2. الأديان في العراق:

العراق دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، والإسلام هو دين الدولة الرسمي. وترجع بداية انتشار الإسلام في العراق إلى المرحلة التي خرج فيها مسلمو الجزيرة العربية لفتح المناطق المجاورة لهم، و في مقدمتها العراق، وأصبحت بعد ذلك بعض مدنه عاصمة للدولة الإسلامية مثل: (الكوفة، وبغداد، وسامراء). وظهرت فيه الاجتهادات الفكرية الإسلامية[24].

17.نقلًا عن عزيز قادر الصمانجي ، مصدر ذُكِرَ سابقاً ، ص96.
18. بريتي تانيجا , مصدر ذُكِرَ سابقاً , ص60 – 61 .
19. المصدر نفسه , ص17.
20. علي عبود بحر العلوم، الفدرالية الجغرافية وآفاقها المستقبلية في العراق، (المعارف للمطبوعات، لبنان – بيروت ، الطبعة الأولى، 2014)، ص183.
21. سعدي الأبراهيم ، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، مصدر ذُكِرَ سابقاً ، ص 174.
22.بريتي تانيجا , مصدر ذُكِرَ سابقاً , ص60 – 61 .
23. المصدر نفسه, ص65 – 66 .
24.سعدي الإبراهيم ، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية ، مصدر ذُكِرَ سابقاً ،ص180 .

و يشكِّل المسلمون نحو (97%) على الأقل من مجتمع العراق، ويتوزعون بين المذهبين الرئيسين الشيعي والسني. ولا توجد إحصائية يمكن الاعتماد عليها بخصوص نسبة كل منهم لعدم وجود إحصاء سكاني منذ تسعينيات القرن العشرين، وتضم النسبة المتبقية من الأديان بالدرجة الرئيسة من الديانة المسيحية[25]. تسربت قبائل الآراميين (اسم كان يشمل –وَفْق بعض المحققين– الآشوريين والكلدان والنبط وحتى العرب) في أوائل القرن الخامس عشر قبل الميلاد إلى القسم الجنوبي الشرقي لوادي الرافدين بمنطقة ميسان في العراق ووصلوا إلى سوريا. ولقد تنصَّر آراميو ما بين النهرين ومَن جاورهم من الشعوب القديمة في غضون القرن الأول للميلاد. فتركوا اسمهم وسمُّوا أنفسهم (سرياناً) تميزاً لهم عن الوثنيين[26].

ويرجع الفضل في انتشار المسيحية في العراق في أواسط القرن الأول للميلاد إلى المبشرين (توما الرسول، ومار آدي، ومار آجي، ومار ماري)، وغيرهم من رسل المسيح وتلاميذه. وهذا يعني أنَّ أصل المسيحية في العراق رسولي أي: إنَّهم تسلَّموا تعاليمهم من الرسل الذين تسلَّموا إيمانهم من السيد المسيح مباشرة[27].

ويقدَّر عدد العراقيين من الديانة المسيحية قبل سقوط النظام بـ(1.200.000) نسمة. أمَّا عددهم وَفْق رويترز بنحو (300 ألف) خلال العام 2021[28]. يعيشون بالدرجة الرئيسة في كركوك والبصرة وبغداد والموصل في سهول نينوى، ولقد كانت المسيحية الشرقية عنصراً إيجابياً في الثقافة العربية. وكان المسيحيُّون العراقيُّون جزءاً حيوياً من النسيج الوطني العراقي، وساهموا في كل إسهامات العراق الحضارية، في الجوانب الفنية والأدبية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحفظت أديرتهم وكنائسهم كتب التراث العربي مثلما حافظوا على اللغة العربية وآدابها.

ومن الأقليات الدينية في العراق ديانة الصابئة المندائيين، وهي من أقدم الديانات التي ما زالت باقية في العالم، ويعود تاريخها إلى حضارة وادي الرافدين. يتركَّز المندائيُّون في المناطق القريبة من الماء –لأهميته في أداء طقوسهم الدينية– في بغداد ومناطق الأهوار، و سهول نينوى بين نهري دجلة والفرات [29].

25. بتصرف عن شيركو كرمانج، الهوية والامة في العراق ، (بيروت– لبنان، دار الساقي بالاشتراك مع دار آراس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2015)، ص–22 23. و بريتي تانيجا , مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص17.

26.إبراهيم جيرائيل صوما، مصدر ذُكِرَ سابقاً ، ص 15 – 18.

27.https://www.reuters.com/article/pope-iraq-christians-ar7-idARAKBN2AQ1MN

28. وزارة حقوق الأنسان في جمهورية العراق ، مصدر ذُكِرَ سابقاً ،2011، ص5. و بريتي تانيجا , مصدر ذُكِرَ سابقاً ، ص17.

29.بريتي تانيجا , المصدر السابق نفسه , ص 37–23.

و تتفاوت التقديرات الخاصة بعدد المندائيين في العراق تفاوتاً كبيراً، فاستناداً على منظمة مراقبة حقوق الإنسان، يعيش في العراق نحو (30) ألف مندائي في زمن النظام السابق، وقدرت تقارير إعلامية في عام 2005 أنَّ عددهم كان أقل من (13) ألف في ذلك العام[30]. أمَّا بعض المصادر الأخرى فقد ذكرت أنَّهم (200) ألف نسمة [31].

وتوجد –أيضاً– بأعداد أقل الديانة الإيزيدية. يعتنق الإيزيديُّون ديانةً خاصة، ويُعْتَقَدُ أنَّها متفرّعةٌ من الزرادشتية، وهي تشتمل على عناصر من ديانات أخرى، ويعود تاريخها إلى نحو أربعة الآف عام، أمَّا أعدادهم فتشير المصادر الرسمية العراقية إلى أنَّ عددهم يبلغ (100) ألف نسمة، ويتركَّز وجودهم في منطقتين، الأولى في قضاء شيخان شمال شرقي الموصل، والأخرى في جبل سنجار شمال العراق قرب الحدود السورية [32].

وهناك البهائيُّون الذين نشأت ديانتهم بعد الإسلام، إذ يؤمن البهائيُّون بوجود نبي آخر بعد النبي محمَّد (ص) هو –وَفْق اعتقادهم– بهاءالله، وأنَ بهاءالله هو آخر المرسلين. وليس من معلومات مؤكَّدة حول أعدادهم، لكنَّهم يشكلون نسبة قليلة جداً من سكَّان العراق [33].

ويمكن إيجاز ما سبق على النحو الآتي: إنَّ التكوين السكاني للعراق من ناحية الدين فغالبية كبيرة من العراقيّين هم من المسلمين. كذلك الحال مع الإثنيات، فالعرب يشكِّلون نسبة عالية من سكان العراق، ثم يليهم في العدد الكرد، ومن بعدهم التركمان. أمَّا الأقليات والتي يُقصد بها جماعة من الأشخاص فيعيشون ضمن دولة يشتركون في صفات تميّزهم عن سائر مواطني الدولة، بشرط أن تشكِّل هذه الجماعة أقل من نصف تعداد مواطني هذه الدولة. فهي لا تتجاوز نسبتها في العراق (1%)، ويعدُّ مجتمع دولة ما –وَفْق بعض الباحثين– مجتمعاً متجانساً ما لم تتجاوز نسبة الأقليات فيه نسبة (15%) من مجموع السكان كحد أعلى، فإن تجاوزتها فيخرج المجتمع في رأيهم عن أن يكون متجانساً[34]، وهذا يعني أنَّ المجتمع العراقي مجتمع غير متشرذم، وأنَّ التنوُّع في العراق هو تنوُّع محدود الدرجة، وكما هو موضح في الشكل أدناه.

30. بريتي تانيجا , مصدر ذُكِرَ سابقاً , ص –23 37.
31. مي الزعبي ، مصدر ذُكِرَ سابقاً .
32. بريتي تانيجا , مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص48.
33. سعد سلوم ، الأقليات في العراق الذاكرة الهوية التحديات ، مصدر ذُكِرَ سابقاً ص120 – 133. و بريتي تانيجا , مصدر ذُكِرَ سابقاً ، ص48 – 50 .
34. د. عبدالسلام إبراهيم البغدادي , الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، مصدر ذُكِرَ سابقاً, ص31.

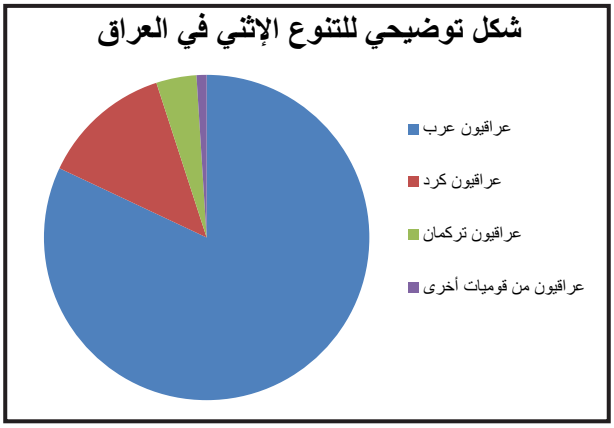

فضلاً عن أنَ التنوُّع في العراق ليس وليد وقت قريب، بل هو وليد حقب قديمة، و متعايشة تعايشاً سلمياً، والصراعات التي حدثت في بعض الحقب الزمنية، هي في حقيقتها صراع على السلطة وليس صراع إثنيات. إذ لم يسجِّل لنا التاريخ أنْ حدثت أي حرب أهلية بين أقوام العراق وطوائفه، بل النزاعات كانت ضمن إطار الأشخاص المتنازعين على السلطة والنفوذ[35].

نخلص ممَّا تقدَّم إلى أنَّ التوصيف الاجتماعي والجغرافي للعراق لا يشبه التوصيف الاجتماعي والجغرافي لأيٍّ من الدول التي طبَّقتِ النظام الفدرالي تطبيقاً ناجحاً، والتي ذُكِرت سابقاً لا من حيث المساحة والجغرافيا ولا من حيث التنوُّع، وبذلك لم يتوفَّر في العراق أي سببٍ للأخذ بالتقسيم الفدرالي، ولذا حُكِمَ العراق حكماً مركزياً منذ الاحتلال البريطاني عام 1914م، ثم الملكي بعد الاستقلال والجمهوري. ولا تعدُّ صفة التنوع سبباً كافياً؛ لأنَّه تنوُّع محدود، فضلاً عن كَثرة الوشائج والروابط واختلاط الأصول والأنساب، وكذلك لوجود تكامل اقتصادي بين المناطق.

وتظهر الفدرالية كالثوب الفضفاض، ويبدو فيه العراق مترهِّلاً و رِخْواً. وكان الأنسب الأخذ باللامركزية الإدارية الصحيحة والتي تحقِّق التوازن بين إعطاء الصلاحيات الكافية لتحقيق النمو للمحافظات وبين الإيفاء بالقسم و صيانة أمانة حفظ سيادة جمهورية العراق ووحدته، ولا سيَّما أنَّ للعراق تجربةً لا بأس بها في مجال اللامركزية الإدارية للحفاظ على أطراف الدولة وشدِّها من الترهُّل والتمزُّق.

35. سعدي الإبراهيم، مستقبل الدولة العراقية، (بغداد ، دار الكتب العلمية، 2014م) ، ص135 .

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ تعدُّد التعديلات على قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم والمشاكل المزمنة بين المركز وإقليم المحافظات الشمالية تعدُّ علاماتٍ قويةً على عدم صواب اختيار النظام الفدرالي للعراق.

بل وحتى الفدرالية التي طُبِّقَت في العراق لا تشبه أي نظام فدرالي في العالم فهي أعطت الإقليم صلاحية دولة مستقلة وأعطت المحافظات صلاحية الأقاليم، وبات النظام السياسي عاجزاً عن حلِّ المشكلات مكتفياً بترحيلها من دورة انتخابية إلى أخرى، ما يلزم النظر في إجراء التعديلات الدستورية التي تضع البوصلة في اتجاهها السليم بعد مدة ليست بالقصيرة من الإخفاق في الأداء الحكومي والتراجع التنموي في البلاد.